اذا اجتمعا في الكلمة حرفا علة واوان او ياءان او واو وياء وكل منهما بسبب الجواب يقلب الفا لتحركه وانفتاح ما قبله فلا بد من تصحيح احدهما لئلا يجمع اعلالان والاخر احق بالاعلال فاجتماع الواوين كالهوى مصدر هوى اذا اسرع ويدل على ان الفا الهوى منقلبة عن واو قولهم في معناه هوة وفي جمع احرى حوي وفي مرتفع حواد فاصل الهوا هوو فعلوا احرة من الواوين تستحق الانقلاب فلو قلبنا هما لالتقاء الفان فيجب حذف احدهما لالتقاء الساكنان ثم حذف الاخرى لملاقاة التنوين بعينيه اسم متمكن على حرف واحد وذلك متمكن مستنكر وما افضى الى الممتنع ممتنع فلما امتنع اعلالهما معا وجب اعلال احدهما وكان الثاني احق به لكونه الطرف محل التغيير والعين محصنة لوقوعها حشوا واجتماع يائين كالحيا للغيث واصله حيي فاعلت الياء الثانية لما تقدم واجتماع الواو والياء كالهوى اصله هوي فاعلت الياء على ما ذكر في الهوا وهكذا يفعل في كل ما جاء اصله او يجيء على افعال او افعل والمزيد لا يتعجب منه من هذا النوع الا ما شذ من نحو غاية واصلها غيية فاعلت الياء الاولى وصحت الثانية وسهلة لكون الثانية لم تقع طرفا ومثل غاية في ذلك ثاية وهي حجارة صغار يضعها الراعي عند بناء غنمه فيثوي عندها وكاية وهي السطح والدكان ايضا وكذلك اية عند الخليل اصلها اييية فاعلت العين شذوذا وفي اية خمسة مذاهب غير مذهب الخليل ذكرتها في غير هذا الموضع والى غاية واخواتها اشار بقوله وعكس قد يحق واشار الى خامسها بقوله

وعين ما اخره قد زيد ما يخص الاسم واجب ان يسلما

لما كان الاعلال فرعا والفعل فرعا كان احق به من الاسم ولهذا اذا كان داخل الاسم زيادة لا تختص بالاسماء وجبت سلامة عينه اذا كانت واوا او ياء تحركتا وانفتح ما قبلها لانه بتلك الزيادة لا يبعد عن شبهه بما هو الاصل

في الاعلال

في الاعلال وذلك كالجولان والسيلان فانهما قد ختما بزيادة لا تختص بالاسماء وهي الالف والنون فصحت عينهما لذلك وما جاء من هذا النوع معلا على شاذ نحو داران وماهان وفيها سهماء ودار ومهوان وقال المبرد في هذا ان زعم ان الاعلال هو القياس وعليه جاء داران وماهان والتصحيح الاول وهو مذهب سيبويه تنبيهها .... الواو زيادة تاء التانيث غير معتبر في التصحيح لانها لا تخرجه عن صورة فعل لان تاء التانيث تلحق الماضي ولا يثبت بها فهاما بينة تامة نحو قالت وباعت واما الحوكة فتصحيحه شاذ باتفاق الثاني اختلف في الف التانيث المقصورة في نحو صورى وهو اسم بناء فذهب المازني الى انها مانعة من الاعلال لاختصاصها بالاسم وذهب الاخفش الى انها لا تمنع الاعلال لانها لم تخرجه عن شبه الفعل لكونها في اللفظ بمنزلة الف فعلا فتصحيح صورى عند المازني مقيس وعند الاخفش شاذ عليه فلو بني مثلها من القول لقيل على راي المازني قولا وعلى راي الاخفش قالا وقد افصح باختيار الناظم في هذه المسئلة فاختار في التسهيل مذهب الاخفش وفي بعض كتبه مذهب المازني وجزم به الشارح هنا على الثالث السادس وهو الا تكون العين بدلا من حرف لا يعل وقد ذكره في التسهيل واحترز به من قولهم شجرة شيرة فلم يعلوها لان الياء بدل من الجيم قال الشاعر

اذا لم يكن فيكن ظل ولا جنى فابعدكن الله من شيرات

الرابع قال في الكافية وقد تكف سبب الاعلال ان تعتاقب حرفي تصحيح ففي هذا اشارة الى نوعين احدهما ما هو بدل من حرف لا يعل نحو شيرة في شجرة وقد تقدم والثاني ما هو حال محل حرف لا يعل او لم يكن بدلا نحو ايس بمعنى ييس فيضعون الهمزة موضع الياء والياء موضع الهمزة ويصححون الياء وان تحركت وانفتح ما قبلها لانها وقعت موقع الهمزة والهمزة لو كانت في موضعها لم تبدل فعوملت الياء معاملتها لوقوعها موقعها هكذا قال في شرح الكافية وهو النوع الثاني لم يخرج

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)